الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاتحاد الأفريقي – الدورة العادية الثالثة والأربعون للمجلس التنفيذي

بيان

السيد أنطونيو بيدرو

الأمين التنفيذي بالنيابة
للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

الخميس ١٣ تموز/يوليه ٢٠٢٣

نيروبي، كينيا

A 23-00958

سعادة الدكتور ألفريد موتوا، أمين مجلس الوزراء، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين في جمهورية كينيا،

سعادة السيد ظاهر ذو الكمال، وزير الخارجية والتعاون الدولي في اتحاد جزر القمر،

سعادة الدكتورة مونيك نسانزاباغانوا، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي،

سعادة السيد أحمد بن عبد العزيز قطان، وزير الدولة السابق، مستشار بالديوان الملكي للمملكة العربية السعودية،

أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، الزملاء الأعزاء،

السيّدات والسادة،

يطيب لي أن أنضم إليكم جميعا اليوم في الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي.

إنه حدث مهم في جدولنا الزمني لأنه يمنحنا جميعا فرصة للتفكير في أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وإعادة ضبطها وتقويمها والالتزام بها.

ويأتي هذا على خلفية عدد من الأحداث المهمة التي تكلمت فيها أفريقيا بصوت عال وموحد وقوي، وهي *مؤتمر الاقتصاد الأزرق والعمل المناخي في أفريقيا: الدول الجزرية والساحلية*، الذي عقد في موروني بجزر القمر، *والقمة من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد*، التي عقدت في باريس، فرنسا، وكذلك *تجمع المحافظين الأفارقة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأفريقي لعام ٢٠٢٣* ، المعقود في سال، الرأس الأخضر.

وفي خضم النكسات والتحديات الناجمة عن تعدد الأزمات العالمية، اجتمع الأفارقة لإيجاد الحلول والابتكار، مدفوعين في ذلك بالتصميم على إنقاذ الأرواح وسبل العيش.

يجب علينا أن نستفيد من روح التضامن نفسها والشعور ذاته بالحاجة الملحة والقدرة على الصمود لاغتنام الفرص المتاحة لنا للوفاء بوعود هذه الخطة ذات الأهمية البالغة.

لقد بدأت إفريقيا بالفعل في القيام بدور ريادي من أجل تجديد الإحساس بوحدة الغاية، على النحو الذي تجسده نتائج قمة الاتحاد الأفريقي بشأن *التصنيع والتنويع الاقتصادي*، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ في نيامي، النيجر، والتي رسمت مسارا واضحا لتسريع تحول أفريقيا الهيكلي مع إمكانية المساهمة بحصة أكبر من السلع القابلة للتداول في إجمالي الصادرات، وبفرص عمل ذات إنتاجية أكثر ولائقة، وقيمة مضافة، وأحجام أكبر من التجارة

فيما بين البلدان الأفريقية، وتكامل أكبر للمنتجات بين الاقتصادات الأفريقية، وظهور سلاسل قيمة إقليمية قوية ومترابطة ترابطا جيدا، الأمر الذي يجعل توطين عمليات الشركات في بلدان قريبة أو داخل أفريقيا أمرا ممكنا، ويحد من اعتماد أفريقيا على تصدير المواد الخام.

وستكون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بمثابة محفز لجميع هذه التغييرات التدريجية.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

تتمتع القارة الأفريقية بموارد كبيرة متاحة لدعم التصنيع الأخضر والمستدام وجعل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعمل من أجل إفريقيا.

أولا، على سبيل المثال، إذا سخرنا الإمكانات الكاملة لنهر الكونغو وبنينا محطتي إينغا الثالثة والرابعة، فسوف نولد ٧٠ ألف ميغاوات، وهو ما سيعود بالفائدة على حوالي ١٥ بلدا أفريقيا.

ولذلك يجب إعطاء الأولوية لهذه الاستثمارات، وينبغي أن تقود المصارف الإنمائية الأفريقية المتعددة الأطراف عملية حشد الاستثمارات لجعل ذلك حقيقة واقعة.

ويمكن للأموال المتأتية من صناديق المعاشات التقاعدية والمغتربين أن تكمِّل هذا الجهد، وينبغي إنشاء آليات محددة الغرض وفقا لذلك.

وإذا تحقق ذلك، فقد يغير قواعد لعبة تطوير البنية التحتية، وهي أكبر مَصدر منفرد للطاقة المتجددة غير المستغلة على مستوى العالم، بحوالي ضعف سعة *سد الخوانق الثلاثة* في الصين؛ كما سيمكِّن من الترابط بين الدول الأفريقية ودعم خطة التصنيع الأفريقية.

ثانيا، إن للقارة، بفضل ما تتوفر عليه من معادن البطاريات، فرصةً سانحةً لتكون رائدة عالميا في كهربة أنظمة النقل ونشر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهي تحولات حاسمة لتحقيق أهداف العالم الصفرية. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لمنطقتنا، كما تجسدها رؤية أفريقيا للتعدين، في ضمان إسهام مواردنا المعدنية في النمو الداخلي.

ومع تحول العالم من الفحم والنفط إلى توربينات الرياح والألواح الشمسية، واستبداله السيارات الكهربائية بسيارات الاحتراق الداخلي، فإن الطلب على المعادن مثل الكوبالت والمنغنيز ومعادن مجموعة البلاتين سيزداد بقرابة أربعة إلى خمسة أضعاف. وأفريقيا هي مورّد رئيسي لهذه المعادن، حيث تمثل أكثر من نصف الإمدادات العالمية، ومن المتوقع أن تستفيد كثيرا من هذا الطلب.

وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن يؤدي تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة العابرة للحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية في سبيل وضع سلسلة قيمة للبطاريات والسيارات الكهربائية إلى تغيير قواعد اللعبة، وهو ما سيعزز مشاركة أفريقيا في سوق عالمية بقيمة ٧٫٧ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥ و٤٦ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد قُدّرت القيمة الإجمالية لسوق الطاقة المتجددة في عام ٢٠٢٠ بمبلغ ٨٨١٫٧ مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي ٢ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

ومع ارتفاع الطلب على الطاقة النظيفة، حان الوقت لتفرض سوق الطاقة المتجددة في إفريقيا نفسها كلاعب عالمي وجذب المزيد من الاستثمارات العالمية.

ومن شأن ١٠ في المائة فقط من هذه السوق أن تضيف بسهولة ٢٠٠ مليار دولار إلى اقتصاد أفريقيا.

ويجب أن تصحبَ البنيةَ التحتية التمكينية وتعزيز القدرات الإنتاجية وتوسيع الصادرات والتجارة فيما بين الدول الأفريقية الأفريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سياساتٌ فعالة في مجال التصنيع والتجارة لتحفيز استثمارات القطاع الخاص.

وستكون هذه الاستثمارات حاسمة لكسر الحلقة المفرغة الناجمة عن اعتماد أفريقيا التقليدي على تصدير الموارد الطبيعية.

ثالثا، لابد من تسخير إمكانات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الهائلة في أفريقيا. فالقارة تمتلك حوالي ٦٠ في المائة من الطاقة الشمسية العالمية، بما في ذلك في دول مثل تشاد والنيجر. وإذا تم تسخير الطاقة الشمسية بالكامل، فيمكنها أن ترفع هذه البلدان إلى موقع يجعلها لاعبا رئيسيا في قطاع الثروة الحيوانية، وخاصة في سلاسل قيمة اللحوم والجلود، في جميع أنحاء منطقة الساحل، وهو ما سيولد فرص عمل وإيرادات.

وأخيرا، يمكن لسوق رصيد الكربون في أفريقيا أن توفر فرصة رائعة لتوليد أكثر من ٥٠ مليار دولار سنويا من الإيرادات لتلبية احتياجات التمويل المناخي في القارة. وتشمل الفوائد المشتركة التي يمكن جنيها إيجاد فرص عمل جديدة؛ وتعزيز التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الساحلية؛ والمساهمة في الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية مع ضمان الوصول إلى الطاقة النظيفة والمياه.

وهذا غيضٌ من فيض الفرص المتاحة أمام القارة لتعزيز مسيرتها نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في إفريقيا.

إن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وأسرة الأمم المتحدة تقف بأكملها على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها لهذه الخطة الاستراتيجية تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال بيئة متكاملة ومتماسكة ومفضية للتحول في سبيل تحقيق التغيير، ومن أدواتها الرئيسية منصة التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي أعيد تنشيطها.

أشكركم على حسن إصغائكم.